" الضبط الاجتماعي الأسرى ودوره في حماية وتحصين الأبناء من الانحراف والمخدرات والمؤثرات العقلية " (دراسة تقييمية للواقع الأسرى الليبي)

أ. ابوبكر ميلاد التريكي – كلية التربية– بالجامعة الاسمرية الاسلامية– زليتن– ليبيا

مقدمة

عرف المجتمع البشرى ظاهرة تعاطي المخدرات قديماً، وكانت تستخدم لأغراض طبية، ولكن مع مرور الوقت بدأ الإنسان يسيء استعمال تلك المخدرات، حتى أصبحت حرضاً اجتماعياً وعنواناً لعداء الأنسان والمجتمع معاً.

وترتبط هذه الظاهرة ببعض العوامل الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بتلك الظاهرة.

وبما أن الضبط الاجتماعي الأسرى هو الأساس الفعال للنظام الاجتماعي والذي يساهم بطريقة فعالة في الاستقرار وتحقيق التماسك والترابط الاجتماعي، فإن الضبط يعد ضرورة حتمية اجتماعية لمراقبة الأبناء خوفاً من انحرافهم وإدمانهم للمخدرات. (محمد فتحي، 2004).

كما أن من أهم وسائل الضبط القانوني الوصفي وما يمثله من قيم وعادات معروفة، وهو من ضمن الضبط الاجتماعي الأسرى، حيث ان، الأسرة تعتبر هي النواة الأساسية للمجتمع ويقع على عاتقه مسئولية التربية والتنشئة الاجتماعية لأبنائها، وذلك في جو من الطمأنينة والأمن وذلك لبناء شخصية أفرادها، واعتمادهم على أنفسهم.

ومن التحديات التي تواجه النظام الأسرى عدم وجود مقومات لدى بعض الآباء لتنشئة أبنائهم، فتتكون لديهم شخصية ضعيفة ذات قلق وتوتر وإحباط، وهي الشخصية التي تقع في راس الإدمان.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة الحالية في أن ظاهرة تعاطي المخدرات وإدمانها أخذه في الانتشار والازدياد وأنها مشكلة متعددة الأبعاد والمتغيرات، فهي مشكلة (قانونية – اجتماعية – نفسية – اقتصادية – مجتمعية) تؤثر على الأسرة في أداء مهامها نحو الأبناء، إلا أن عدم وجود قانون رادع يطبق من السلطة التشريعية والتنفيذية زاد من تعقيد مشكلة المخدرات وتعاطيها.

ومما سبق جاءت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الاتية:

1) ما مدى انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في مدينة زليتن؟
2) ما مدى ممارسة الأسرة للضبط الاجتماعي على أبنائها المتعاطين؟

3) ما هي انعكاسات ممارسة الأسرة للضبط الاجتماعي على ابنائها المتعاطين؟

أهداف الدراسة:

1) التعرف على مدى انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في مدينة زليتن

2) التعرف على مدي ممارسة الاسرة للضبط الاجتماعي بمختلف أنواعه على أبنائها المتعاطين.

3) التعرف على مستوي الدعم المؤسساتي للأسرة لمساعدتها في ممارسة الضبط الاجتماعي على أبنائها المتعاطين للتقليل من الظاهرة؟

أهمية الدراسة:

1- الأهمية النظرية:

تتناول الدراسة الحالية موضوعاً في غاية الأهمية يتمثل في تعاطي المخدرات والمؤثرات لعقلية في المجتمع الليبي ودور الضبط الاجتماعي الأسرى في الحد من تعاطي المخدرات.

وهذه الدراسة ستكون مرجعاً نظرياً للباحثين والمهتمين بدراسة ظاهرة تعاطي المخدرات، كما أنها ستكون دراسة سابقة تضاف إلى الدراسات التي قامت بتفسير الظاهرة موضع الدراسة وتحليلها وذلك للحد من انتشارها بين أفراد المجتمع، مما يتم تفعيل الضبط بكافة أنواعه لردع المنحرفين عن الثقافة العامة للمجتمع.

2- الأهمية التطبيقية:

ستقوم تلك الدراسة من خلال نتائجها استراتيجيات للحد من أنتشار الظاهرة وهي تعاطي المخدرات، وذلك من قبل الوالدين والأخصائيين العاملين في هذا المجال.

حدود الدراسة:

1- حدود مكانية:

اقتصرت الدراسة على مدينة زليتن في الجهة الغربية من الدولة الليبية.

2- حدود زمانية:

بدأت الدراسة في شهر يونيوا 2021م وانتهت في نصف شهر اغسطس2021م.

3- حدود بشرية:

رجال الشرطة العاملين في قسم مكافحة المخدرات في مدينة زليتن الليبية. (جميع أفراد الشرطة من أفراد، ضباط، إداري، ميدانيين) والبالغ عددهم (15) فرداً.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة الحالية من كل المجتمع الأصلي (عينة قصدية) وعددهم (15) فرداً من افراد رجال شرطة قسم زليتن (مكافحة المخدرات).

متغيرات الدراسة:

1- المتغير المستقل: الضبط الاجتماعي الأسرى.

2- المتغير التابع: التأثيرات على تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.

منهج الدراسة

استخدم الباحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل مدى تأثير الضبط الاجتماعي الأسرى على تعاطي الأبناء للمخدرات من وجهة نظر رجال الشرطة بمدينة زليتن.

أداة الدراسة:

استخدم الباحث الحالي أداة المقابلة المقننة مع عدد من رجال المكافحة للمخدرات في قسم زليتن – غرب ليبيا – وتكونت الاداة من مجموعة تساؤلات مفتوحة يجيب عنها المبحوث بكل حرية، وكان لكل تساؤل رئيس توجد تساؤلات فرعية حسب إجابات المبحوث.

صدق الأداة:

تم عرض مجموعة من التساؤلات داخل المقابلة المفتوحة لعدد (5) محكمين من أعضاء هيئة التدريب بالجامعات، الذين أبدوا ملاحظاتهم حولها، حيث قام الباحث بتعديلها وتصحيحها حتى يتم النزول إلى الميدان وتطبيق المقابلة.

مصطلحات الدراسة:

1- الضبط الاجتماعي الأسرى:

يعرفه الخشاب بأنه " مختلف القوى التي يمارسها المجتمع للتأثير على أفراده من أعراف وتقاليد وأجهزة يتم الاستعانة بها على حماية مقومات المجتمع والحفاظ عليه وعلى قيمة ومواصفاته ويقاوم بها ما عسى أن يتطرق إليها من عوامل الانحراف ومظاهر العصيان". (محمد عبدالله، 2010)

2- تعاطي المخدرات:

يعرفه (Al-Ahmed) 2002، بأنه " تعاطي الفرد لمادة مـخدرة دون اعتماد عليها، وذلك بما

يؤثر على صحة الفدر وأدائه الاجتماعي، وقد يكون تعاطي المخدرات ثانوياً لاضطراب نفسي آخر (وفقي حامد، 2017: 13)

الإطار النظري: (أولاً: الضبط الاجتماعي):

- هناك عدة نظريات تفسير الضبط الاجتماعي ومن تلك النظريات ما يلى:

1- نظرية الضبط الاجتماعي (ذات التوجه الوظيفي):

هناك عدة علماء حددوا نظرية الضبط الاجتماعي ذات التوجه الوظيفي استناداً إلى مفاهيم الاجماع على المعايير. ومنهم (سمز، بول لانديس، ريتشارد لابير، هيرش) حيث يرون هؤلاء العلماء أن الضبط الاجتماعي ما هو إلا طريقة من الطرق الشعبية التي تعتبر عادات المجتمع وتقاليد ه وأعرافه والتى تصبح منظمة وملزمة للأجيال المقبلة، وتجبر الأفراد على الامتثال لها على الرغم من أنها لا تعتمد على أية سلطة، أو تتصل بأية هيئة رسمية، وتؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية.

ومن هنا فالطرق الشعبية في نظر (سمز) تعبر دائماً عن الصواب، فهي تحدد التصرفات الصائبة والسليمة لسلوك الناس، مثل الظهور أمام الأفراد ومعاملة الزملاء والأقرباء ومعاملة الغرباء، وطرق السلوك في الاحتفالات أو الزيارات أو في الجنائز. (غني ناصر، 2011م).

ويرى بول لانديس في نظريته عن الضبط الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي والتفكك عام 1939م، في تقديم نظرية متكاملة عن الضبط الاجتماعي، تمثلت أفكارها الرئيسية في التعريف الذى وصفه بول لانديس للبط الاجتماعي المتضمن أنه سلسلة من العلميات الاجتماعية التي تجعل الفرد مسئولا تجاه المجتمع، وتقييم النظام الاجتماعي وتحافظ عليه، وتتشكل من خلالها شخصية الفرد عن طريق تطبيقه اجتماعياً، وتؤدي إلى تحقيق نظام اجتماعي أكمل، لأنه ليس من الممكن قيام مجتمع منظم ولا خلق شخصيته متكاملة دون وجود مجموعة من القيم الملازمة للفرد.

كما يرى ريتشارد لابير عام 1945م عند تقديم لنظرية الضبط الاجتماعي التي عرضها في كتابة المنشور عام 1945م، (نظرية في الضبط الاجتماعي) حيث فسر الضبط الاجتماعي من خلال جماعة المكانة سواء كانت هذه الجماعة في المجتمع البدائي الذى يسوده الامتثال للمعايير والعادات والتقاليد المتشكلة في هذا المجتمع البدائي، أو في المجتمع الحديث الذى يسوده الامتثال للمعايير المتشكلة من القانون.

- **أن المهمة الاساسية لهذه النظرية تكمن في التساؤل الاتي:**

إلى أي حد تمارس العوامل التي تدخل في تكوين (جماعة المكانة) وظيفة الضبط تجاه سلوك الأفراد؟

ولقد أجاب لابير على هذا التساؤل بأن هناك عدداً من العوامل تسهم في تكوين تلك الجماعة، وتؤثر في الوقت نفسه في الضبط الاجتماعي، ومن تلك العوامل:

حجم الجماعة، مدى دوام أفراد الجماعة على الدوام أو البقاء فترة مناسبة يقضونها في تلك الجماعة، وكذلك على عدد تكرارات أعضاء الجماعة باللقاءات الى تحدث بين أفراد تلك الجماعة. (محمد الحامد، 2001).

2- نظرية الضبط الاجتماعي (ذات التوجه الصراعي):

أ – نظرية جوزيف روسك:

حدد جوزيف روسك 1956م، في كتابة 0الضبط الاجتماعي) مفهوم الضبط الاجتماعي على أنه (مصطلح جمعي يشير إلى تلك العمليات المخططة، التي يتم بها تعليم الافراد وأقناعهم أو إجبارهم على الامتثال لأعراف حياة الجماعات وقيمها).

وينظر روسك للضبط الاجتماعي باعتباره انصياع الأفراد للمعايير المتشكلة من القمي والعادات والتقاليد والأعراف ذات الطابع التلقائي والمعايير المتشكلة من القانون ذات الطابع الرسمي في المجتمع ومن كل من المحكومة والدين والأسرة والتربية والطبقة الاجتماعية، حيث تعمل هذه العوامل متضافرة على انصياع الأفراد لتلك المعايير التي يراد لها أن تكون القاسم المشترك لجميع أفراد المجتمع. (محمد عبدالله، 2021م).

ب – نظرية هانمان:

قدم هائمان نظرية عن القوة والضبط الاجتماعي والسلوك الجاح الشائع في عام (1985)م، في الدراسة التي قام بها عن (الطبقية في البيت) وهي نظرية عن القوة والضبط لتفسير علاقة الجنس بالجنوح، إذ تحدد تلك النظرية عملية الضبط الاجتماعي على أنه الانصياع للمعايير المتمثلة والمتشكلة من القانون وذلك بالابتعاد عن السلوكيات المنحرفة كسرته الأموال وسرقة السيارات وضرب وإيذاء الافراد عمداً وتحريب ممتلكات الآخرين.

وتدور الفكرة الرئيسية لهذه النظرية حول اعتبار الضبط الاجتماعي انعكاساً لقوة الوالدين المستمدة من نفوذهم وسلطتهم في مواقع العمل. (سليمان قاسم، 2010م) وهنا فإن مفهوم (الضبط الاجتماعي) وفقاً لهذه النظرية يشير إلى انصياع الأبناء للمعايير المتشكلة من القانون، وعامل

الضبط الاجتماعي الاساسي في هذه النظرية هو قوة الوالدين، وتلك القوة هي التي تدفع بالأبناء إلى الامتثال والابتعاد عن السلوك المنحرف.

ثانياً: الانحراف وادمان المخدرات:

هناك عدة نظريات تفسر ظاهرة ادمان المخدرات والانحراف السلوكي، مثل:

أ – نظرية البناء الاجتماعي:

يرى أنومي ميرتون (1957م) Merton Anomie ، أن الأساس للنظرية البناء الاجتماعي هو اكتشاف الكيفية التي تمارس فيها هذه الأبنية الاجتماعية ضغوطاً محددة على أشخاص معينة في المجتمع تدفعهم لارتكاب سلوكيات منحرفة، ومن هنا يرى أنومي أن السلوك المنحرف في غالبيته لا ينشأ نتيجة بواعث فردية للخروج عن القانون، ولكنه على النقيض يشكل جنوحاً اجتماعياً، إذ يتظافر كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشأته وتطوره، فالمجتمع كما يرى ميرتون يتكون من عنصرين:

1- عنصر الأهداف المحددة ثقافياً. (وهي مشروعة)

2- عنصر الوسائل المحددة اجتماعياً. (وهي مشروعة)

وفى حالة عدم التوافق بين هذين العنصرين البنائي، تحدث حالة من الاضطراب، أطلق عليها (بالأنومي الاجتماعي).

ب – نظرية التقليد:

يرى جابرئيل تارد (1904) ، أن التعلم أساس السلوك وحيث ان، الجريمة والانحراف نوع من أنواع السلوك، فهي متعلمة أيضاً، ويكتسبها الفرد من البيئة التي يعيش في وسطها، فالفرد يقلد غيره في ارتكاب السلوك المنحرف إذا نشأ في بيئة إجرامية، ويؤكد تارد أن مدى تقليد السلوك الاجرامي ودرجة انتشاره في المجتمع يرجع إلى مدى احتكاك الناس واختلاطهم ببعضهم.

الدراسات السابقة:

1- دراسة أسماء عقبى (2016):

بعنوان "أساليب الضبط الاجتماعي في المؤسسة التربوية ودورها في تحقيق الانضباط لدى التلاميذ". دراسة ميدانية بدائرة المسيلة بالجزائر. وهدفت الدراسة إلى أن حاجات التلاميذ ومشكلاتهم الناتجة عن عدم الانضباط داخل المدرسة سوف يؤدي بهم إلى الانحراف السلوكي، واتبعت الباحثة المنهج الوصفي في دراستها، وتم الاعتماد على العينة العشوائية البسيطة، ومن

خلال النتائج التي أشارت إليها الدراسة ، بين أن أساليب الضبط داخل مؤسسة تربوية بأشراف المدير وعلاقة الأساتذة بالطلاب لها دور كبير وفعال في تحقيق الانضباط لدى التلاميذ، فكلما كان هناك تكامل وتوافق في الطاقم الإداري والتربوي والتلاميذ كلما حقق هذا التزاماً وانضباطا أكبر للتلاميذ.

2- دراسة نور الدين بوعبدلى (2018).

بعنوان " عولمة القيم وأثرها على أساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية" دراسة ميدانية بولايتي الجلفة والأغواط، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير القيم المعولمة على الضبط الاجتماعي في داخل الارة الجزائرية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لذلك فقد تم الاعتماد على عينة عشوائية بسيطة، حيث إشارة النتائج إلى أن الأسرة تتربع على مكانة المؤسسة الاجتماعية الأهم وبامتياز باحتلالها موقع النواة الصلب في مهام التنشئة الاجتماعية لأبنائها، فهي الوسط الطبيعي والمرجعية الأولى في نقل القيم وتربية الطفل..

3- دراسة أحمد الزهراني (2016):

بعنوان" العلاقة بين الخصائص النفسية للمناخ الأسرى وادمان المخدرات لدى الأبناء" دراسة ميدانية في البيئة السعودية، وطبق الباحث على عينة مكونة من مجموعتين هما: مجموعة من المدمنين بلغت (143) مدمناً على تخدر الهروين في مستشفى الأمل بالرماح، ومجموعة من غير المدمنين بلغت (163) فرداً في كلية التربية بجماعة أم القرى بمكة المكرمة، وتم اختيار العينة عشوائياً، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة سالبة بين التماسك الأسرى وتعاطي المخدرات، وأيضا وجود علاقة إيجابية بين تعاطي المخدرات لدى الأبناء وبين استخدام الأم والأب أساليب المعاملة غير السوية (الايذاء الجسدي، القسوة، الإذلال ، الحماية الزائدة) وأيضا وجود علاقة سالبة بين عدم تعاطي الابناء واستخدام الأم الأساليب السوية (التعاطف، التوجيه، التشجيع).

نتائج الدراسة:

1- النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما مدى انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في مدينة زليتن؟ من خلال المقابلات التي أجريت على عينة الدراسة من ضباط مكافحة المخدرات وحماية الأسرة تبين أن المواد المخدرة تنتشر بكثرة في مدينة زليتن وخاصة مادة الحشيش والكوكايين والاكثر انتشاراً من بين جميع المواد المخدرة هو مادة (الهايدرو) وهي عبارة عن مادة يتم تدخينها وتتكون من مواد سامة وسعرها رخيص جداً

مقارنة مع أنواع المخدرات الاخرى، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الزهراني، 2016) التي تعد ظاهرة تعاطي المخدرات من بين الظواهر الاجتماعية ذات الخطورة البالغة على سلامة الفرد والاسرة والمجتمع، لما لها من انعكاسات سلبية واضرار قد تأتي على المتعاطين وعلى من يسكن في جوارهم في بيئاتهم الداخلية والخارجية، وهذه الظاهرة أصبحت نتشر بشكل واسع في جميع المجتمعات ولا تقتصر على فئات اجتماعية هامشية أو على طبقات اجتماعية معينة.

كما أن غالبية المتعاطين دخلهم الاقتصادي قليل، ويخرجون من البيئة دون إذن من الأهل أو خفية منهم. وبذلك لا يحظى المتعاطي بمراقبة من قبل الأهل ويعاني الإهمال الأسرى بعدم تحقيق رغباته فيلجأ لتعاطي المخدر وبما أنه لا يملك المال فإنه يتعطي أرخص أنواع المخدرات (الهايدرو) وهذا ما أكدت دراسة (أحمد الزهراني – 2016) التي أظهرت نتائجها أن نقص التماسك والتواصل الأسرى، وعدم وجود دور واضح للآباء والإفراط أو قلة الضبط الاجتماعي في الاسرة تجاه أبنائها.

2- نتائج تتعلق بالسؤال الثاني:

ما مدي ممارسة الأسرة الضبط الاجتماعي بمختلف أنواعه على أبنائه المتعاطين للمخدرات؟

تبين من خلال إجابات المفحوصين أن الأسر فمدينة زليتن لم تختلف عن بعضها بعضاً، فمنها من تمارس الضبط الاجتماعي بقوة على أفاردها المتعاطين وخاصة الأسرة الممتدة ففى بعض الأسر يتم استخدام العقاب الجسدي تجاه المتعاطي ومنعه من الخروج من المنزل وقطع الإنترنت عنه ومنعه من لقاء أصدقائه داخل المنزل أو خارجه.

وبعض الأسر تفتقر إلى ممارسة الضبط الاجتماعي وذلك ليس لعدم قدرتها على الضبط ولكن للانشغال المستمر عن الأبناء فلا يرى الوالد أبناءه إلا لوقت قليل من الليل فلا يكون هناك حسيب ولا رقيب على الأبناء.

وبينت نتائج المقابلات التي أجريت مع ضباط حماية الأسرة أن من أهم الأسباب في ضعف ممارسة الضبط الاجتماعي هو التفكك الأسري الذى يؤدي غلى انحراف الأبناء والانجرار وراء تعاطي المخدرات، وفى بعض الأسر التي تجبر الابن وفى سن صغيرة للعمل في الشوارع وعلى إشارات المرو لبيع بعض السلع البسيطة وهؤلاء الاطفال يتم استغلالهم من قبل تجار المخدرات إما للمراقبة أو للبيع أو للتعاطي، وهنا الأسرة هي أصلا لا تتبع أسلوباً معيناً لضبط أفرادها كونها

بحاجة ماسة للمال أو قد تكون متورطة في بيع نوع من أنواع المخدرات، وبذلك تفقد الثقة بين الأبناء والآباء لعدم الاتصال والتواصل بينهما ولعدم وجود طرق سليمة للتعامل.

ومن خلال خبرة المبحوثين الميدانية أكد معظمهم إلى أن الآباء يتجهون إلى نهج التنشئة الوسطية مع أبنائهما متعاطي المخدرات بدرجة ضعيفة، فعندما يطلب أحد الوالدين من الابن المعاطي أن يكف عن المخدرات ولا يستطيع الابن الابتعاد عن التعاطي يتم حرمانه من المصروف ولا يتم معاقبته بشدة وبذلك يذاب الابن المتعاطي بالقلق والخوف والإحباط مما يجعله يستمر في التعاطي، وفى بعض الاحيان يتدخل الخال أو العم أو أحد أفراد العائلة لممارسة عملية الضبط والذى لا يتعدى عن منعه من التأخر عن المنزل لوقت متأخر من الليل، وبنفس الوقت لا يمارس على الابن المتعاطي أي نوع من أنواع الضبط الاجتماعي حتى يمنعه من تعاطي المخدرات.

وبالنسبة لدور الام يقتصر على تهديده بالضياع، وتشتت الأسرة، وبأنها ستخبر الأب عن تعاطيه المخدرات وهنا نجد الأم تفرط في استخدام الشدة والقسوة والسلطة وبنفس الوقت اللين والدلال مع الابن المتعاطي خوفا من الفضائح الاجتماعية مما يجعل الابن مستمر في التعاطي، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة (الزهراني، 2016) التي بينت النتائج إلى وجود علاقة سالبة بين تعاطي الابناء للمخدرات وبين استخدام الأم للأساليب غير القوية واستخدام أساليب اللين والدلال من الابن خوفا من الفضيحة.

3- نتائج تتعلق بالسؤال الثالث:

ما هي أهم الانعكاسات حول ممارس الأسرة للضبط الاجتماعي على أفرادها متعاطي المخدرات؟

من خلال تحليل مقابلات العينة تبين أن أهم الانعكاسات تبدأ بالزواج المبكر وخاصة للإناث، والثواب والعقاب له دور فعال في التقليل من هذه الظاهرة، أما التدليل فإنه يعمل خلاف ذلك وفى بعض الأحيان تفقد الأسرة الاتصال والتواصل مع الابن المتعاطي وبعض الأسر عندما تستخدم سرد القصص على الأبناء لأخذ العبر منها ومصارحة الآباء للبناء والاتصال والتواصل في جميع مناحي الحياة يتعلم الأبناء مخاطر التعاطي وبذلك يحمون أنفسهم من العقوبات الاجتماعية والصحية والقانونية مستقبلاً ويحدث هذا في الأسر المتعلمة والأكثر وعياً. أما الأسر ذات المستوى التعليمي المنخفض الذى يفرطون في استخدام العنف ضد المتعاطي تكون الانعكاسات في الأغلب هروب الابن المتعاطي خارج المنزل.

كما أكد بعض أفراد العينة أن استخدام القوة من قبل الأهل أو التدليل الزائد ينعكس على الأفراد المتعاطين للجوء للبحث عن المتعة خارج نطاق قيم الاسرة والاستمرار في التعاطي، فلو كانوا مقربين من الأهل وتم التعامل معهم كأصدقاء لما بحثوا عن أصدقاء السوء الذين يجعلوهم عرضة للهلاك. وفى بعض الأسر يقوم الأخ الأكبر بتشجيع الأخ الأصغر على التعاطي للتستر عليه وعدم إخبار الوالدين عنه بما أن الأخ الأكبر في العادة يتصرف بحرية دون مراقبة في غالبية الأسر.

وقد يلجأ الأب لتحميل المسؤولية للام فيقوم بالزواج من أخرى وتتفكك الأسرة مما يؤثر على العلاقات الاجتماعية الأسرية بالسبية فنجد هنا زيادة في التعاطي والانحراف لعدم وجود وعي لمعالجة المتعاطي بحكمة سليمة.

وعندما يمارس الآباء النصيحة للابن المتعاطي وإرشاده بترك التعاطي حتى يصبح قدوة لأخوته في الاحترام والامتثال لقيم الأسرة ولوم الابن المتعاطي لتقصيره في الواجبات وعدم الالتزام بأوامر الوالدين يجعل الأبن المتعاطي متمرداً على الأسرة ويستمر في التعاطي ويبدأ بالسرقة ليحصل على المال لشراء المخدرات وإشباع رغباته بطرق غير قانونية مما يضطر الأب للتبليغ عنه للأجهزة الأمنية المعنية حرصاً من الأب على علاج ابنه وتماثله للشفاء. فهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الزهراني، 2016) التي أظهرت نتائجها وجود فروق في الاتجاه نحو تعاطي المخدرات بين أفراد العينة وفق متغير الدخل الأسرى، حيث أن ذوى الدخل العالي يستخدمون المخدرات أكثر من ذوى الدخل المنخفض وإن المتعلمين يستخدمون المخدرات أكثر من غير المتعلمين.

الخاتمة

يرى الباحث أنه إذا كان للأسرة دور إيجابي في الرعاية والحماية والتنشئة والوفاء بالحاجات الأساسية البدنية والصحية والتربوية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية... الخ، وتأثيرها الكبير في تشكيل الاتجاهات والقيم وضروب السلوك، فإنه يمكن أيضا أن يكون لها دور سلبي إذا ما ساد فيها أدواء من التوتر والاضطراب والمشكلات المرضية والنفسية والتعرض للأذى وتعاطي المخدرات.

ويعتقد الباحث الحالي أن أهم ما يتمخض عنه الاضطراب والتفكك الأسري هو ما يجلبه غياب الأب بسبب الانفصال أو الهجر أو الطلاق أو الوفاة والتي تعد من المخاطر الكبيرة لمشكلات

وجدانية في الشخصية، كذلك افتقاد المودة والحب والتفاعل الاسرى الايجابي، وكل ذلك أو بعضه قد يسهم في وجود مشكلات تكون إحدى آليات الهروب منها هو تعاطي المخدرات والاعتماد عليها.

ولا يعيش البناء الأسري في معزل عن الجماعات المحيطة به وأولها جماعة الأصدقاء والرفاق ، فهم جزء غير مباشر من الأسرة، وهذا يتفق مع بعض الدراسات السابقة التي استشهد بها الباحث، وتبدو خطورة ذلك في تأثير بعضهم بعضاً في مجال سوء استعمال المخدرات ، وبينت المقابلات الميدانية التي أجراها الباحث مع ضباط شرطة جهاز مكافحة المخدرات وشرطة جهاز حماية الأسرة في مدينة زليتن أن للأصدقاء دور في تعاطي المخدرات وخاصة مخدر (الهايدرو) وفى الأسر التي يتعاطى فيها الآباء والأخوة (الحشيش والهايدرو) ، فإن نسب التأثير تتقارب النسبة للآباء والأصدقاء والأخوة، وتتفاقم ظاهرة تعاطي المخدرات في مدينة زليتن بشكل أكبر في الأسر التي تعاني من الفقر والبطالة وعمالة الأطفال والتفكك الأسرى وغياب الأب لفترات طويلة الذى يؤدي إلى عدم ممارسة الضبط الاجتماعي بقوة على أفراد الاسرة.

توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة فإن الباحث يوصى بما يلى:

1- تشجيع الباحثين في المؤسسات الأكاديمية إلى البحث والدراسة في ظاهرة المخدرات وتقديم الدعم اللازم لهم.

2- إيجاد فرص عمل للشباب لتعبئة وقت فراغهم وشق مستقبلهم المهني بعيداً عن تعاطي المخدرات.

3- على المؤسسات الأهلية والحكومية تقديم إرشادات لتوعية الأهالي من خطر التعاطي للأبناء والمجتمع.

المراجع

1- محمد فتحي حماد (2004): المخدرات والمجتمع، المنشورات الجامعية الحديثة، القاهرة.

2- وفقى حامد أبو علي (2017): الشباب والمخدرات، الإرشاد والعلاج النفسي، دار الشروق النشر، الاسكندرية.

3- محمد عبدالله (2010): تفعيل دور مؤسسات الضبط الاجتماعي، (المجلة العربية للدراسات الامنية)، المجلد (16) ، ع(32).

4- محمد معجب الحامد (2001): الأسرة والضبط الاجتماعي (دراسة تحليلية) ، الرياض، السعودية.

5- غنى ناصر القريشي (2011): الضبط الاجتماعي، دار صفاء، عمان.

6- سليمان قاسم الفالح(2010): الضبط الاجتماعين مفهوم وأبعاده والعوالم المحددة له، دراسة ميدانية، الرياض.

7- أسماء عقبى (2016): أساليب الضبط الاجتماعي في المؤسسة التربوية، رسالة ماجستير، جامعة بوطيفا، المسيلة.

8- نور الدين بو عبدلي (2018): عولمة القيم وأثرها على أساليب الضبط الاجتماعي داخل الاسرة الجزائرية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التربوي، جامعة عبد الحميد مستغانم.

9- أحمد الزهراني (2016): العلاقة فين الخصائص النفسية للمناخ الأسرى وإدمان المخدرات لدى الابناء، في البيئة السعودية، جامعة أم القرى.

http//:Wiki/or.wikipedia.or